



عقد اتفاق على توريد مواد غذائية طازجة ومجمدة
لصالح وزارة الداخلية والأمن الوطني
عطاء رقم (2022/9)

إنه في يوم الاحد الموافق 2022/1/30 تم الاتفاق فيما بين:-
طرف أول: الإدارة العامة للوزام بوزارة المالية في دولة فلسطين يمثلها السيد/ مدير
عام الإدارة.

طرف ثان: السيد/ محمد يوسف عودة التلبناني وشركاه للتجارة والصناعة (التحرير للصناعات
الغذائية) عنوان الرئيسي/ الوسطى-المغازي مشغل مرخص رقم/ 563491000
يمثلها السيد/ محمود محمد يوسف التلبناني (بصفته وكيلًا) هوية رقم/ 800682700
هاتف-جوال رقم/ 0599873137-2560539

مقدمة الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم 2022/9 بشأن توريد مواد غذائية
طازجة ومجمدة لصالح وزارتي الصحة والداخلية، وحيث أن الطرف الثاني شركة مرخصة رسمياً ومختصة بهذا
المجال ومؤهلة فنياً وقامت بالاشتراك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء
بالتجزئة على الطرف الثاني وفق الأسعار والأصناف المحددة في قرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات
المركزية بتاريخ 2022/1/18 الخاص بالعطاء رقم 2022/9 كون عرضه الأرخص المطابق، على أن يكون
السعر شاملاً أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل، وكافة انواع الضرائب والرسوم.

لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-
1- تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والخصائص والأسعار المقدمة
من الطرف الثاني وقرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2022/1/18 بشأن
العطاء رقم 2021/9 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.

2- يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.



- 3- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الأصناف المطلوبة لمراكز التوزيع أو أي جهة أخرى تحددها الوزارة على "مدار مدة سريان هذا العقد" على أن يتم التوريد حسب الطلب من تاريخ استلامه أمر التوريد الخطي ووفقاً للبرنامج الغذائي الذي تعتمده الجهة الوزارة وحسب الكمية التي تطلبها ووفقاً للمواصفات الفنية والعينات المعتمدة والأسعار المقدمة من الطرف الثاني والواردة في قرار الإحالة، ومع ذلك يحق للطرف الأول زيادة الكمية أو تخفيضها بنسبة 30% ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك أو المطالبة بزيادة في الأسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك.
- 4- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكمية التي تطلب منه طوال مدة العقد ولا يحق له الامتناع عن التوريد أو المطالبة بزيادة في الأسعار بحجة ارتفاع الأسعار سواء كان الارتفاع في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.
- 5- يحق للطرف الأول إنهاء التعاقد أو إعادة النظر في الأسعار في حالة انخفاض الأسعار أكثر من 15% وذلك وفقاً لتقدير لجنة العطاءات المركزية في وزارة المالية.
- 6- في حال عدم توفر أي صنف من الأصناف المتفق عليها بسبب الحصار يحق للطرف الأول استبدال الصنف بأخر بديل مع مراعاة فروق الأسعار وبعد التأكد من عدم وجود الصنف في السوق.
- 7- يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن تنفيذ بقيمة (\$2000) ألفي دولار أمريكي لا غير ، وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة على أن تبقى سارية المفعول طوال مدة العقد المشار إليه أدناه.
- 8- يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن الأصناف التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقاً للأسعار والوحدات الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه ووفقاً للكميات التي تطلب منه على أن يتم الدفع خلال ستين يوماً من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة و يكون السعر شاملاً أجور النقل والتحميل والتوصيل والتتزيل ، وكافة انواع الضرائب والرسوم.



Handwritten signatures and stamps in blue ink, including a circular stamp of the Ministry of Finance and a rectangular stamp of the General Supplies Department.





9- مدة هذا العقد تبدأ من تاريخ 2022/2/1 حتى تاريخ 2022/7/31، قابل لتمديد بموافقة الطرفين، ومع ذلك يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفي هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء الأصناف الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها وبنفس المواصفات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف ونفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.

10- يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخصم يومياً 1% من قيمة الكمية التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتباراً من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعه من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.

11- لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف آخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامناً مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليه وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

12- لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهم حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، وإلا يتم الفصل فيه وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق دولة فلسطين وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف ثاني

طرف أول

الإدارة العامة للوزام بوزارة المالية

يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة العامة للوزام بوزارة المالية

محمد يوسف عودة التلبناني وشركاه للتجارة والصناعة

يمثلها السيد/ محمود محمد يوسف التلبناني



محمد يوسف عودة التلبناني

نسخة للبنك

بنك البريد فرع: عصر المختار

تاريخ الطباعة: 27/12/2021

معاملات نقدية - ايداع نقدي

وقت الطباعة: 11:12:46

27/12/2021

تاريخ المعاملة:

رقم المستند:	3214198
رقم الحساب:	2010102001-03-040034-01
الاسم:	وزارة المالية تأمين كفالات
التبيان:	ايداع نقدي - شركة محمد يوسف التلياني وشركاه 2022/09
التفصيل:	شركة محمد يوسف التلياني وشركاه
المبلغ:	2,000.00
قنونه:	الفا دولار

توقيع الزبون

توقيع الموظف:

تاله أبو كميل

يحيى اعتماد كندة محمد شمس
لصالح شركة التكرير (قصر الدوحة)

نسخة الزبون

وزارة المالية
مكتب المعاملات
2022

عصر المختار : بنك البريد فرع 5